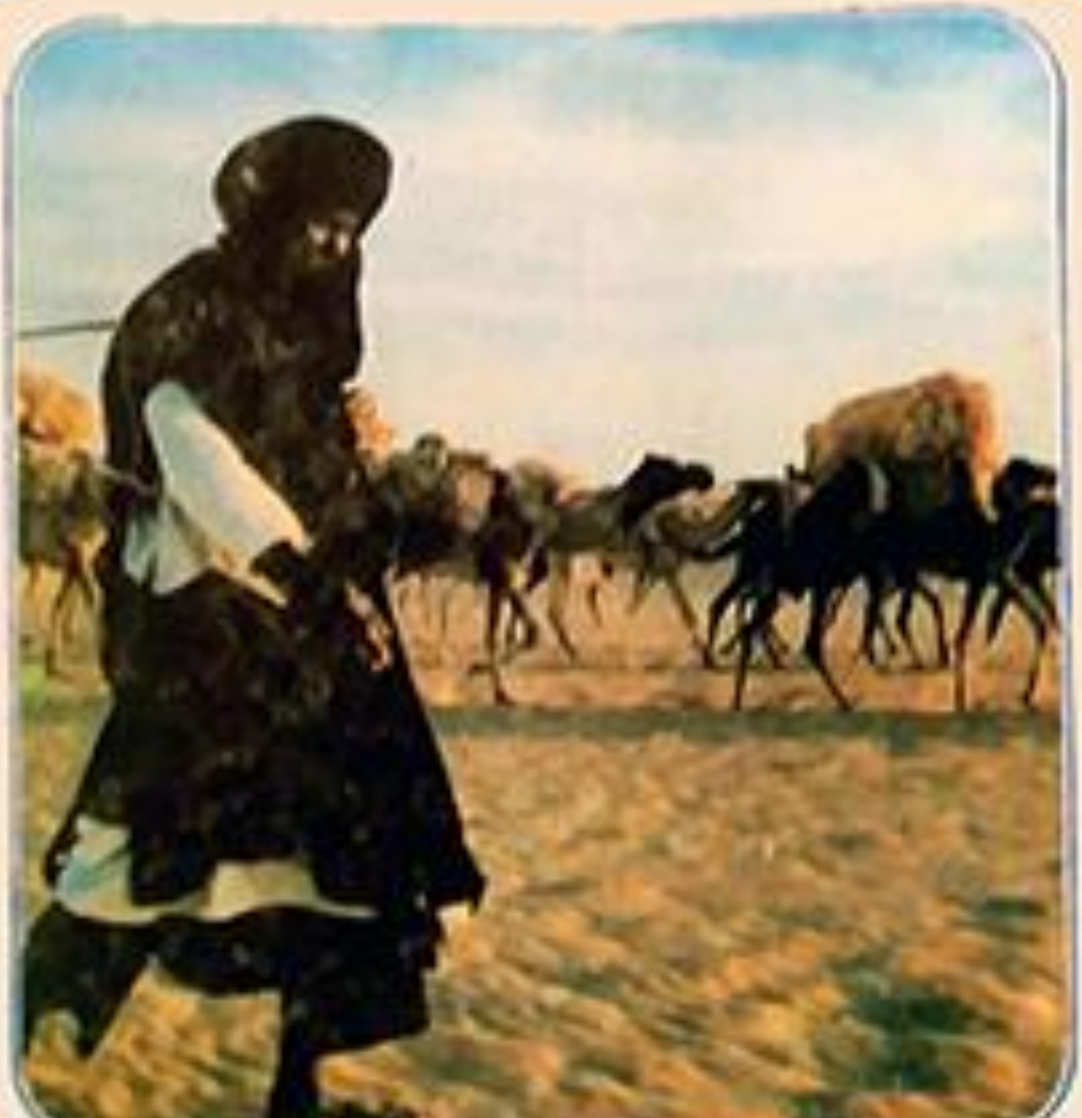
مجلة

الجمعية الجغرافية الليبية



العدد الأول السنة الأولى 1425 (1996)

مجلة
الجمعية الجغرافية الليبية

تصدر سنوياً عن الجمعية الجغرافية الليبية

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

بنغازى

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

العنوان: قسم الجغرافيا - جامعة قاريونس

ص.ب 18244 بنغازى

المحتويات

تم تمويل فاتح أعداد مجلة الجمعية الجغرافية الليبية من ميزانية جامعة قاريونس، التي لا يسع أمانة تحريرها سوى تقديم وافر الشكر والعرفان وفاء لها على هذه اللفتة الكريمة

رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

عزيزي القارئ

شكرا لا نهاية له لعون العلي القدير، الذي أتاح الظرف الملائم والمناسبة السعيدة اللتين أمكن من خلالهما فك العقال الذي حال دون إنطلاق الجمعية الجغرافية الليبية وأبقى عليها مجرد رهينة دون حراك مدة عقد ونصف، كان بالإمكان خلالها تحقيق العديد من اللقاءات لذوي الاختصاص، وما أكثرهم، في مختلف اطراف بلادنا الحبيبة، وما ينجم عن ذلك من إثراء للدراسات الجغرافية التي لازلنا في أمس الحاجة للقيام بها وتعميم نشرها خدمة لابنائنا الطلبة، ولكل من يهمهم الاطلاع وجني أكبر رصيد من المعلومات التي لا تزال ترنو إلى من يكشف دثارها.

فقد حقق الملتقى الجغرافي الأول بمدينة الزاوية عام 1993، صدور نتائج أعماله في جزئين تحت عنوان: العلوم الجغرافية وحماية البيئة، وحقق اللقاء الثاني بمدينة بنغازي في العام المنصرم، ضمن أحد توصياته صدور هذا العدد من مجلة الجمعية التي حين يكتمل شد الأزر، ويصبح الإحساس بالاسهام فيما تقوم به جزءا من مهام حاملي لواء هذا الفرع من التخصص العلمي، الذين تعتز المجلة بوجودهم وبمساهماتهم الهادفة التي عليهم مضاعفتها كما ونوعا للشعور بأنها لازالت أقل مما يتحتم عليهم القيام به خدمة للصالح العام.

الأخوة القراء

نستسمحكم عذر أية هفوات قد تلفت انتباهكم في الوقت الذي نشكر فيه من تفضل بالمساهمة في توفير المادة العلمية لنواة هذه المجلة المتطلعة لغد أفضل، علما بأننا على استعداد تام لنشر كل ما هو مطابق للشروط كما يشرفنا تلقي اقتراحاتكم فيما يتعلق بالرفع من شأن هذه

الدورية التي يسعدها التنويه بجهد الأخوة في المركز العربي للحاسب الآلي، وكذلك الأخت أميمة عبدالعزيز الضراط، للجهد الذي قدموه في وصول هذا العدد إليكم، مع التأكيد للجميع بأن الدفع والرفع من شأن هذه الدورية لن يكتب له إستمرار التواصل إلا بمعاضدتكم لها.

والله ولي التوفيق

د. الهادي بولقمة

رئيس التحرير

براك وادي الشاطئ
تحليل القاعدة الاقتصادية (1981)

د. منصور محمد البابور*

مقدمة

تعد مدينة براك، التي بلغ عدد سكانها سنة 1981 قرابة عشرة الآف نسمة، أكبر المراكز الحضرية في وادي الشاطئ ومركز البلدية[1] وثاني أكبر المدن الليبية في اقليم فزان. تمتاز براك بكبر حجم سكان اقليمها مقارنة بالبلديات الجنوبية الأخرى. فقد بلغ جملة سكان بلدية الشاطئ أكثر من أربعين ألف نسمة موزعين على العديد من القرى الزراعية والواحات الصغيرة بما فيها مدينة براك نفسها.

تقع براك في الطرف الشرقي من وادي الشاطئ على خط طول 15 °14 شرقا وخط عرض 34 °27 شمالا، ويصل ارتفاعها الى 345 مترا فوق مستوى سطح البحر. وعلى الرغم من أنها تبعد حوالي 60 كيلو متر فقط الى الشمال من مدينة سبها عبر رملة الزلاف[2]، إلا أن الاتصال البرى مع سبها يتم بواسطة طريق الشاطئ الذى يتفرع من طريق طرابلس – سبها عند نقطة تبعد حوالى 125 كيلو متر الى الشرق من براك. وباستعمال هذا الطريق تبلغ المسافة من براك الى سبها حوالى 310 كيلو متر ومنها الى طرابلس 930 كيلومتر(**). يستمر طريق الشاطئ الى الغرب من براك متمشيا مع الامتداد الطولي شبه المستقيم لوادى الشاطئ المحصور بين حافة الحمادة الحمراء وهضاب القرقاف في الشمال وبحر رمال أوبارى فى الجنوب، ليربط العديد من الواحات والقرى الزراعية الصغيرة المتناثرة عبر امتداد هذا الوادى حتى واحة إدرى أقصى المناطق المأهولة فى غرب الوادى.

ويعتبر وادى الشاطئ، وهو أقل منخفضات فزان إرتفاعا عن مستوى سطح البحر، من أكثر أودية فزان غنى بالمياه الجوفية التى تندفع إلى سطح الأرض على هيئة عيون فى كثير من المواضع، حيث ساعدت وفرة المياه وسهولة الحصول عليها السكان على حياة الاستقـــــــرار

(*) استاذ مشارك بقسم الجغرافيا، جامعة قاريونس، بنغازى.

(**) مع بداية التسعينات أنشئت طريق معبدة تصل براك بمدينة سبها عبر رملة الزلاف يبلغ طولها حوالى 80 كيلومترا.

وممارسة الزراعة ويتميز الجزء الشرقي من الوادى الذى توجد به براك بتربة أكثر خصوبة وعيون مياه أكثر غزارة من بقية أجزاء الوادى مما ساعد على زيادة عدد سكان براك ونموها الحضرى، حيث طورت المدينة قطاعات اقتصادية متعددة فى مجالات الادارة المحلية والنقل والمواصلات والخدمات التعليمية والصحية جعلتها المكان المركزى الرئيسى فى إقليمها تمتد منطقة نفوذها لتشمل اقليم وادى الشاطئ بأكمله وبهذا الموقع الهام قامت براك طوال تاريخها بدور حلقة الوصل بين شطرى وادى الشاطئ الشرقى والغربى من ناحية، وبين سكان الوادى وبقية الأجزاء المعمورة فى منخفضات فزان الأخرى، من ناحية أخرى.

وتهدف هذه الورقة إلى توضيح الدور الحضرى الذى ينتظر مدينة براك فى أقليمها، وذلك من خلال مناقشة التركيب الوظيفى والعمالى لاقتصاد المدينة وتحليل قاعدتها الاقتصادية الحضرية وحساب المعدلات "الاساسية" و"غير الاساسية" لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة.

التركيب الوظيفى والعمالى

يعتمد العرض التالى للاقتصاد المكانى لمدينة براك على البيانات التى جمعت من الحقل(3) عن طريق إجراء استبيانات مع عدد (144) منشأة ومؤسسة عامة وخاصة أيام 15، 16، 17، 18، نوفمبر 1981 وقد استعمل لهذا الغرض ورقة استبيان وضعت أسئلتها بحيث تكفل الحصول على بيانات متنوعة على النحو التالى.

الاسئلة الثلاثة الأولى تصف المنشآت والمؤسسات التى أجرى معها اللقاء من حيث الأسم والعنوان والوظيفة الرئيسية والأعمال الثانية إذا وجدت. السؤالين الرابع والخامس يتعلقان بحصر القوى العاملة فى المنطقة. السؤال السادس تعتمد عليه عملية تحليل قاعدة المدينة الاقتصادية. السؤال السابع يساعدنا فى قياس القدرة الانتاجية غير المستغلة فى المدينة. والسؤالين الثامن والتاسع يتعلقان بتقدير نسبة المبيعات والخدمات المقدمة إلى أجزاء وادى الشاطئ الأخرى.

الجداول التالية تبين التركيب الوظيفى والعمالى لمدينة براك. الجدول رقم (1) به عدد المنشآت والمؤسسات(4) التابعة لكل قطاع اقتصادى بالمدينة.

جدول رقم (1)

عدد المنشأت والمؤسسات التابعة لكل قطاع العدد = 144*

القطاع	عدد المنشآت
الزراعة (الخدمات الزراعية)	3
النقل والمواصلات والمنافع العامة	11
تجارة الجملة والتجزئة:	
مواد غذائية، ملابس، ادوات منزلية	19
كتب، قرطاسية وأدوات مكتبية.	5
أثاث	3
مواد بناء	3
قطع غيار سيارات، وقود.	7
الصناعة	16
المالية والتأمين	3
البناء والتشييد	5
الخدمات:	
التعليم والخدمات الاجتماعية	9
الخدمات الصحية	8
خدمات سياحية	8
خدمات مركبات آلية وأعمال أخرى	18
خدمات شخصية متنوعة.	12
الإدارة العامة.	14
المجموع	144

• عدد المنشأت والمؤسسات التي حصرها

المصدر: المسح الحقلي، نوفمبر 1981.

والملاحظ من الجدول رقم (1) أن قطاع الخدمات وحده به أكثر من ثلث عدد المنشأت والمؤسسات العاملة فى المدينة (حوالى 38٪). يليه مباشرة قطاع تجارة الجملة والتجزئة الذى يستحوذ على أكثر من ربع عدد المنشأت (26٪). وترجع كثرة وحدات هذين القطاعين، إلى تمركز خدمات التعليم والصحة ببلدية الشاطئ فى مدينة براك ووفرة عدد مراكز توزيع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى بها، بالإضافة إلى وجود أكثر من عشرين وحدة بيع قطع غيار ووقود المركبات الآلية وورش خدماته. وهو عدد يثير الانتباه فى مدينة فى حجم براك ويدل على كثرة استعمال السيارات الخاصة وسيارات النقل بالمدينة.

القطاع الثالث فى الأهمية من حيث عدد وحداته هو قطاع الصناعة الذى يتكون من اثنتى عشرة ورشة نجارة وحدادة بالاضافة الى عدد من وحدات تصنيع بلاط ومواد بناء تخدم قطاع البناء والتشييد الذى يتكون من ثلاث أو أربع شركات أجنبية، بالاضافة إلى تلبية حاجات

المواطنين الخاصة في هذا المجال. ويأتي قطاعي الادارة العامة والنقل والمواصلات في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي من حيث عدد الوحدات التابعة لهما. الجدول رقم (2) يبين العمالة التابعة لكل قطاع.

جدول رقم (2)
توزيع العمالة حسب القطاع الاقتصادى

القطاع	عدد المشتغلين			
	الذكور	الاناث	المجموع	النسبة المئوية
الخدمات الزراعية	56	6	62	02.0
النقل والمواصلات والمنافع العامة	142	23	165	05.2
تجارة الجملة والتجزئة	307	35	342	10.8
الصناعة	81	26	107	03.4
المالية والتأمين	23	7	30	00.9
البناء والتشييد	501	4	505	10.9
الخدمات				
التعليم والخدمات الاجتماعية	517	154	671	21.2
الخدمات الصحية	175	116	291	09.2
خدمات سياحية	18	-	18	00.5
خدمات مركبات آلية واعمال فنية أخرى	94	-	94	03.0
خدمات شخصية متنوعة	19	-	19	00.6
الادارة العامة	788	75	863	27.2
المجموع	2721	446	3167	

المصدر : المسح الميدانى، نوفمبر 1981.

تظهر بالجدول رقم (2) أهمية قطاع الخدمات من حيث توفير فرص عمل للمواطنين حيث به أكثر من ثلث عمالة المدينة (34.5٪) يتركز أغلبها في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية، فمدينة براك مركز تعليمي مهم واحدى المدن القليلة في ليبيا التي يوجد بها تعليم على مستوى جامعي ممثلا في المعهد العالي للتقنية الذي يعمل به مائتا شخص ويأتيه الطلبة من مختلف أنحاء ليبيا. هذا بالإضافة إلى وجود مركز للتدريب المهني يخدم كافة مناطق بلدية وادى الشاطئ، ومعهد للمعلمات وعدد من مدارس المراحل التعليمية المختلفة. كما تساهم الخدمات الصحية في أهمية هذا القطاع بنسبة 9.2٪ من اجمالي عمالة المدينة.

يأتي قطاع الادارة العامة، الذي يشمل أمانات بلدية وادي الشاطئ في المرتبة الثانية بنسبة 27.2٪ من اجمالي العمالة، ولو أن أرقام العمالة التي تحصلنا عليها أثناء إجراء الاستبيان لا تقتصر على الوظائف الموجودة داخل المدينة ولكن قد تشمل الوظائف الموجودة في بعض فروع البلدية الأخرى.

قطاع البناء والتشييد من القطاعات الهامة اذا يساهم بنسبة 15.9٪[5]، يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 10.8٪ بينما تبلغ مساهمة النقل والمواصلات 5.2٪ وقطاع الصناعة 3.4٪.

نسبة العاملات من النساء تصل إلى حوالي 14.1٪، وهذا الرقم يزيد بقليل عن النسبة العامة للنساء العاملات في ليبيا والتي بلغت 11.8 في سنة 1980[6]. وكما هو الحال في المراكز الحضرية الليبية الأخرى والمجالات التي تكثر بها العمالة النسائية هي التعليم والخدمات الاجتماعية والخدمات الصحية.

تحليل القاعدة الاقتصادية

يعني مفهوم القاعدة الاقتصادية الحضرية بشكل عام أن كل النشاطات والمعاملات التي تجرى في المدينة سواء تضمنت بيع وتصدير سلع ومنتجات مختلفة أو تقديم خدمات اقتصادية وثقافية وصحية وإدارية وغيرها يمكن إدراجها تحت قطاعين رئيسيين يكونان معا الاقتصاد الحضري، يعتمد هذا التقسيم على العلاقات المكانية بين الموقع الذي يتم فيه الانتاج أو التوزيع وهو المنطقة الحضرية أو المدينة بحدودها المتفق عليها في بداية التحليل وبين المكان الذي يتم فيه الاستهلاك والذي يشمل المركز الحضري نفسه الذي يتم فيه الانتاج والتوزيع وغيره من المناطق الأخرى.

اعتمدنا في تحليل القاعدة الاقتصادية لمدينة براك على توزيع المبيعات والخدمات التي تقدمها المنشآت والمؤسسات المختلفة بالمدينة بين المستهلكين المحليين وغير المحليين وكذلك مقدار القدرة الانتاجية غير المستغلة في المدينة وبذلك تمكنا من تحديد معدلات "الأساسي" إلى "غير الأساسي" لكل قطاع على حده وحساب المضاعف المتوسط لاقتصاد المدينة، فإذا اعتبرنا

المنطقة الداخلة ضمن حدود مخطط مدينة براك هى المنطقة الأساسية Base Area (شكل 1) فإن أية معاملة يقوم بها أحد سكان هذه المنطقة تعد معاملة غير أساسية Non-Basic على اعتبار أنها لم تحدث أى تغيير فى الاقتصاد المحلى لمدينة براك وكل الذى حصل هو اعادة تداول داخلية لمقومات هذا الاقتصاد.

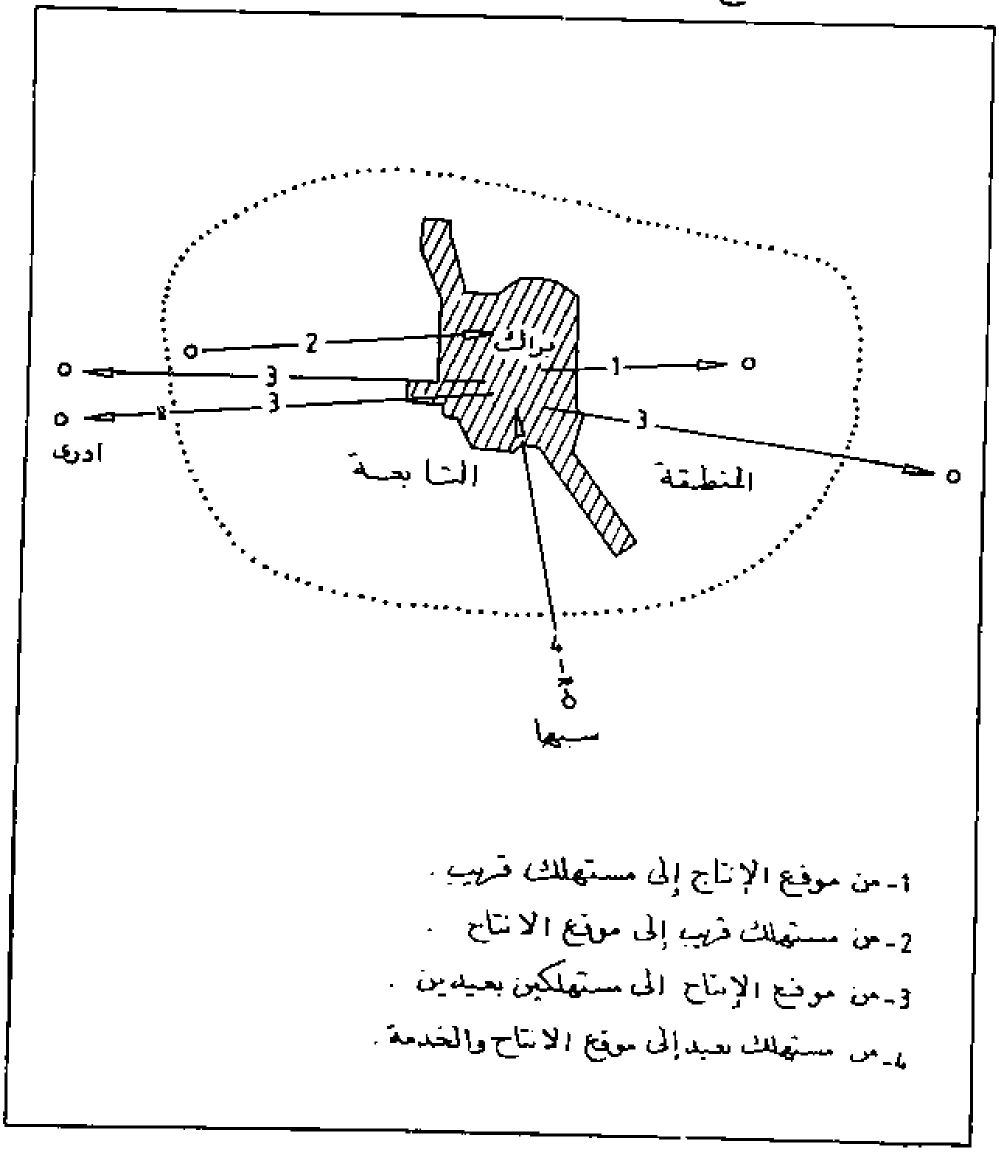
أما المعاملات التى يتم فيها استهلاك السلع والاستفادة بالخدمات من قبل سكان غير محليين من بقية أجزاء بلدية الشاطئ مثل سكان القرضة أو برقن أو ادرى أو القرى الصغيرة القريبة من براك مثل اشكدة وقيرة وأقار أو من البلديات الأخرى والدول الأخرى مثل طلبة المعهد العالى للتقنية والمسافرين وغيرهم من المقيمين اقامة مؤقتة فهى تعد معاملات اساسية Basic على اعتبار انها تتضمن جلب أموال من أماكن أخرى يضاف إلى دخل المنطقة الأساسية.

وفى حالة قوة النشاطات الاساسية(7) يزداد دخل براك من مصدر خارجى هو قيمة هذه السلع والخدمات. هذا الدخل الاضافى يؤدى، من الناحية النظرية على الأقل، إلى نمو النشاطات الاقتصادية في براك وبالتالى ينعكس على نموها الحضرى وتوسعها. وفيما يلى نتائج هذا التحليل.

القيمة النسبية المتعلقة بالمبيعات المحلية هى التى استعملت فى تقسيم عمالة كل مؤسسة ومنشأة بين فئتى اقتصاد براك "الأساسى" وغير الأساسى كما هو مبين بالجدول التالى.

يتضح من جدول رقم (3) أن العمالة الأساسية تفوق فى عددها العمالة غير الأساسية، حيث بلغت نسبتها من العمالة الكلية فى المدينة حوالى 55٪، وهذا راجع إلى مركزية مدينة براك فى وادى الشاطئ فهى أكبر مدنه ومقر البلدية. فقطاع الإدارة العامة الذى يخدم بقية فروع بلدية الشاطئ يوظف وحده فى الجانب الأساسى 18.4٪ من مجموع العمالة الكلية و33.6٪ من العمالة الأساسية يليه قطاع الخدمات الذى يسهم بنسب مماثلة (17.7٪ و33٪). وتأتى أهمية هذا القطاع الأخير من التعليم الذى يوظف وحده حوالى 22٪ من العمالة الأساسية وتصل خدماته إلى أبعد من حدود المدينة وكذلك البلدية نتيجة وجود المعهد العالى للتقنية ومعهد المعلمات ومركز التدريب المهنى. أما مساهمة الخدمات الصحية فقد بلغت 7.0٪ من جملة العمالة الأساسية.

شكل (1) تصور نظرى لحركة نقل السلع والخدمات ، وتنقل المستهلكين فى القطاع الأساسى بين مدينة براك والمناطق الأخرى



جدول رقم (3)
العمالة الأساسية وغير الأساسية حسب القطاع

القطاع	عمالة أساسية	عمالة غير أساسية	المجموع
الخدمات الزراعية	36.40	25.60	65
النقل والمواصلات والمنافع العامة	65.90	99.10	165
تجارة الجملة والتجزئة	154.70	187.30	342
الصناعة	55.20	51.80	107
المالية والتأمين	14.70	15.30	30
البناء والتشييد	249.00	256.00	505
الخدمات:			
التعليم والخدمات الاجتماعية	383.75	287.25	671
الخدمات الصحية	131.60	159.40	291
خدمات سياحية	8.85	9.15	18
خدمات مركبات آلية	38.05	55.95	94
خدمات شخصية متنوعة	9.80	9.20	19
الادارة العامة	581.85	281.15	863
المجموع	1729.80	1438.20	3167

المصدر: المسح الميداني، 1981.

القطاعان التاليان فى الاهمية من حيث عدد العمالة الاساسية ونسبتها إلى مجموع العمالة الأساسية هما قطاع البناء والتشييد (14.4٪) وقطاع تجارة الجملة والتجزئة (8.9٪). أما مساهمة بقية القطاعات فى العمالة الأساسية فهى محدودة على النحو التالى: النقل والمواصلات (3.8٪) والصناعة (3.2٪) والخدمات الزراعية (2.1٪) والمالية والتأمين (حوالى 1٪)* وعلى الرغم من أن توظيف هذه القطاعات الأخيرة للعمالة الاساسية يبدو محدودا من الناحية العددية، إلا أن معدلات "الأساسى" إلى "غير الأساسى" التى سجلت لكل قطاع على حدة (جدول رقم 4) تبين أن القطاع الأساسى هو المستحوذ على نصف العمالة أو أكثر فى أغلب هذه القطاعات. تظهر قوة القطاع الأساسى أيضا فى المعدل المتوسط لكل الأنشطة الاقتصادية والذى بلغ 1.2[8].

الخطوة التالية فى تحليلنا هى حساب قيمة المضاعف الاقتصادى (Multiplier) لمدينة براك لمعرفة قيمة الزيادة المتوقعة فى عمالة المدينة الكلية التى تنتج عن الزيادة فى قطاع العمالة الأساسية (Basic Employment) على اعتبار أن أية زيادة فى النشاطات الأساسية

ينتج عنها زيادة فى إجمالى نشاط المدينة تعادل قيمة المضاعف. وهذه القيمة نحصل عليها بقسمة العمالة الكلية على العمالة الاساسية على النحو التالى:

$$\text{المضاعف} = \frac{3167}{1730} = 1.83$$

جدول رقم (4)

معدلات "الاساسي" إلى "غير الأساسي" في مدينة براك

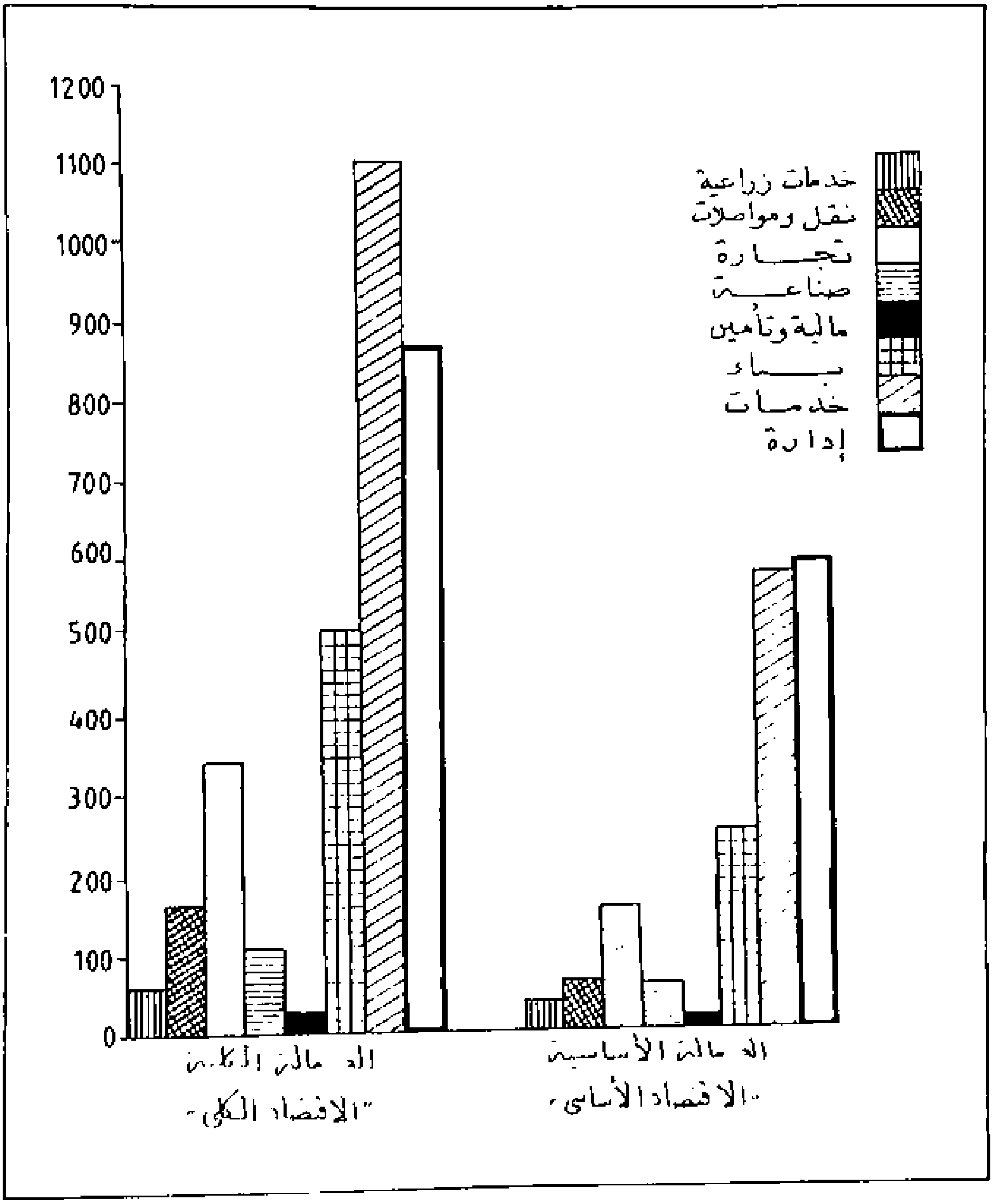
القطاع	المعدل (Ratio)
الخدمات الزراعية	1.42
النقل والمواصلات والمنافع العامة	0.66
تجارة الجملة والتجزئة	0.82
الصناعة	1.07
المالية والتأمين	0.96
البناء والتشييد	0.97
الخدمات	
التعليم والخدمات الاجتماعية	1.34
الخدمات الصحية	0.82
خدمات سياحية	0.96
خدمات مركبات الية واعمال فنية اخرى	0.68
خدمات شخصية	1.07
الادارة العامة	2.07
المعدل العام	1.23

المصدر: هذه المعدلات مستخلصة من البيانات الموجودة فى الجدول رقم 3.

وهذا يعنى أن كل وظيفة أساسية واحدة تساهم فى جلب دخل خارجي كاف لإضافة عدد 1.83 فرصة عمل جديدة إلى قوة العمل غير الأساسية. أى أنه كلما ازداد عدد افراد القوى العاملة الأساسية بمقدار 100 شخص يزداد عدد أفراد القوى العاملة غير الأساسية بمقدار 83 شخص، وهكذا.

الجدول التالي يبين أن القدرة الانتاجية غير المستغلة (Unused Capacity) فى كل قطاعات مدينة براك بسيطة جدا لا تتعدى 1.4٪ واعلى نسبة سجلت فى كل قطاع على حدة بلغت 5.8٪ وذلك فى قطاع تجارة الجملة والتجزئة وهى أيضا نسبة قليلة الأهمية. ويتضح من ذلك أن الأثر الذى يحدثه المضاعف الاقتصادى سوف يظهر بدون تأخير يذكر بين الوقت الذى يتوسع فيه القطاع الأساسى ويجلب الدخل الخارجي للمدينة وبين الوقت اللازم للتوسع فى النشاطات غير الأساسية.

شكل (2) التركيب الاقتصادى فى مدينة براك



ويبدو أن الأهمية الوظيفيـة لقطاعـات الخدمـات والإدارة العامـة والتجـارة بـدأت تنعكس على مورفولوجية براك واستعمالات الأرض بها، وكذلك على اتجاهات نموها. لقد بدأ واضحا أثر تنمية هذه القطاعـات علـى زيـادة رقعـة الأرض الحضريـة وامتدادهـا بعيـدا عـن المدينـة القديمـة المحاطة بالمناطق السـبخية وعـن منطقـة تركـز الاسـتعمال السكنى الحديثـة. فباسـتثناء الأراضـى المخصصـة لبناء المساكن فى الجزء الشمالى من المدينة وفى ضاحية العافية فـى جنوبهـا الغربـى، فإن مساحات كبيرة من الأرض الحضرية مخصصــة لبنـاء المرافق التعليميـة والصحيـة والمبانـى الادارية وكذلك الاسواق والمنشآت التجارية الأخرى. وبذلك تصبـح أغلـب الأجـزاء الواقعـة علـى جانبى الطريق الرئيسية (طريق الشاطئ) المؤدية الـى بلـدة أدرى فـى اتجـاه الغـرب وإلـى طريـق طرابلس - سبها فى اتجاه الشرق، كذلك أجزاء أخرى شمال هذه الطريـق، تابعـة لـهذه القطاعـات النشطة (شكل 3).

جدول رقم (5)
القدرة الانتاجية غير المستغلة فى مدينة براك*
(عدد المنشآت = 133**).

القطاع	مجموع العمالة	عدد المنشآت	العمالة غير المستغلة	النسبة المئوية
الخدمات الزراعية	62	3	-	-
النقل والمواصلات والمنافع العامة	165	10	2.7	%1.6
تجارة الجملة والتجزئة	142	33	20.0	%5.8
الصناعة	107	14	2.6	%2.4
المالية والتأمين	30	3	..	-
البناء والتشييد	505	5		-
الخدمات				
التعليم والخدمات الاجتماعية	671	9	18.0	%2.7
الخدمات الصحية	291	8		-
خدمات سياحية	18	6		-
خدمات مركبات الية وأعمال فنيه اخرى	94	18	1.8	%1.9
خدمات شخصية	19	11		
الادارة العامه	863	13		
المجموع	3167	133	45.1	%1.4

المصدر : المسح الميدانى، 1981.

* يمكن حساب القدرة الانتاجية غير المستغلة (Unused Capacity) بالمعادلة التالية:

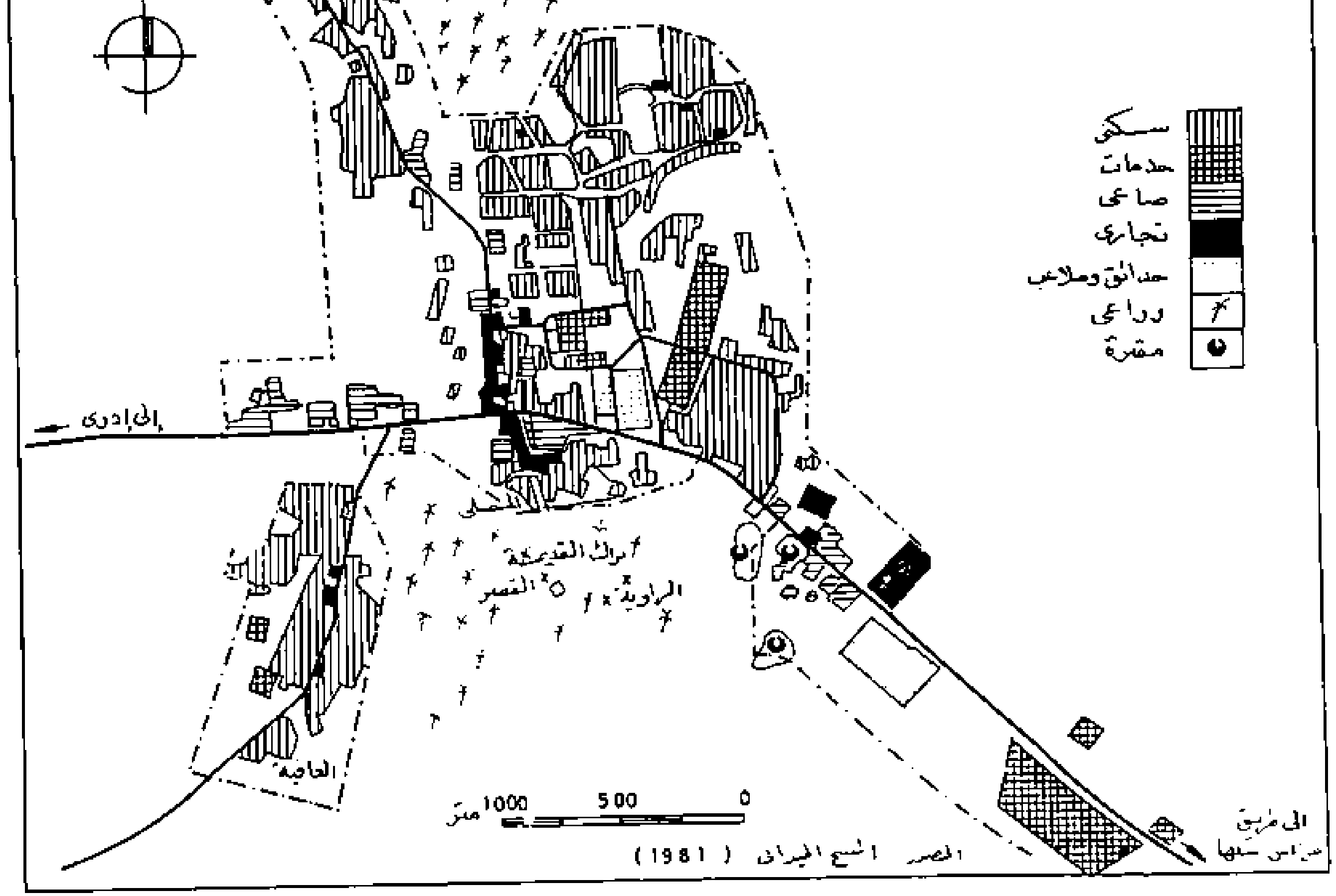
العمالة (س%)

(100 + س%)

حين أن س = نسبة الزيادة فى حجم العمل التى تحتاجها المنشأة قبل إضافة مشتغل اخر.

** المنشآت التى قدمت بيانات عن السؤال المتعلق بقياس القدرة الإنتاجية غير المستغلة.

شكل (3)
استعمال الأرض بمدينة براك (1981)



خاتمــــة

اعتمدنا في تحليل القاعدة الاقتصادية لمدينة براك بشكل رئيسي على تقسيم قوة العمل في المدينة بين "أساسية و"غير أساسية" وذلك لتوضيح وظيفتها الحضرية وعلاقاتها المكانية مع غيرها من المناطق الأخرى. وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن امكانيات نمو مدينــة بـراك تعتمـد علـى التوسـع فـي الجـانب الأساسـي مـن اقتصادهـا الحضـري، والـذي يرتبـط بـدوره بموقعهــا النسـبي ووظيفتها الحضرية التاريخية ومكانتها الادارية الحالية.

فموقع مدينة براك وسط منخفض وادى الشاطئ الغنـي بالمياه وعزلتها النسـبية السـابقة نتيجة وقوع هذا الوادي بين الحمادة في الشمال وبحر الرمال في الجنوب جعلها المكـان المركـزي الأول في الأهمية في اقليمها تخدم العديد من الواحات والقرى الصغيرة القريبة من بعضها، والتـي نشأت حول عيون المياه على امتداد هذا الوادي لمسافة تزيد على مائتي كيلو متر.

ولاشك أن علاقات مدينة براك الخارجية مع غيرها مـن المنـاطق سـتزداد فـي المسـتقبل حسب درجة إزدياد وقوة نشاطاتها الأساسية، وربما تمتد هذه العلاقات مكانيا لتتجاوز منطقة نفوذ المكان المركزي الحالي. فهي قـد بـدأت بـالفعل فـي تنميـة بعـض القطاعـات الخدميـة مثـل التعليـم والإدارة العامة مما قد يؤهلها لتحتل مكانا أكثر أهمية في المنظومة الحضرية (Urban System) على المستويين الإقليمي والوطني.

الهوامش والمراجع

1- أثناء إجراء الدراسة سنة 1981 كانت بلدية الشاطئ مكونة من أربعة فروع بلدية وعدد 24 محلة. وهذه الفروع البلدية هي: براك المركز والقرضة وبرقن وإدرى. وبعد إجراء التعديلات الإدارية في اسماء وأعداد البلديات وفروعها أصبحت براك فرعا بلديا تابعا لبلدية سبها.

2- يتطلب الوصول إلى سبها عن طريق بحر الرمال استعمال وسائل نقل خاصة مجهزة للسير عبر الكثبان الرملية.

3- أتقدم بالشكر إلى الأخوة المسؤولين بقطاعات الاقتصاد المختلفة بمدينة براك وبقية فروع بلدية وادى الشاطئ، وكذلك أشكر الاخوة مواطنى مدينه براك على حسن تعاونهم معنا أثناء القيام بالمسح الميدانى. كما أشكر طلبة قسم الجغرافيا (دفعة سنة 1982) الذين قاموا بإجراء الاستبيانات ومقابلة المسؤولين بقطاعات المدينة المختلفة.

4- المقصود "بالمنشأة" و"المؤسسة" كل وحدة اقتصادية، سواء كانت عامة أو خاصة، تقوم بتسويق أو تصنيع سلعة ما أو تقديم خدمة معينة.

5- يتكون الذين يعملون بهذا القطاع من عمالة الشركات الأجنبية وهم من غير الليبيين.

6- أمانة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة لعام 1980: طرابلس، 1981.

7- تنقسم النشاطات الأساسية إلى نوعين: النوع الأول الذى يصدر إنتاجه إلى خارج المدينة يشار إليه بالنشاطات الأساسية الطاردة Centrifugal Basic Activities للدلالة على نقل البضائع والخدمات التى أنتجت فى المدينة لغرض استهلاك سكان غير محليين هم أيضا من سكان المنطقة التابعة Tributary Area وغيرهم فى مكان إقامتهم. والنوع الثانى من النشاط الأساسى يشمل البضائع والخدمات التى تستهلك داخل المدينة "أو المنطقة الأساسية" من قبل سكان غير محليين هم فى الغالب سكان المنطقة التابعة. ويستعمل تعبير النشاطات الاساسية الجاذبة Centripetal Basic Activities للدلالة

علـى حركـة المستهلكين غير المحليين ومجيئهم إلـى المركـز الحضـرى لشـراء السـلع والاستفادة بالخدمات. انظر شكل أ.